

# الكويت اليوم

الجريدة الرسمية لحكومة دولة الكويت  
تصدرها وزارة الإعلام

الأحد

5 جمادى الأولى 1434 هـ

17 مارس (آذار) 2013 م

العدد

1123 السنة التاسعة

والخمسون

## مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

أمير الكويت  
صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : 28 ربيع الآخر 1434 هـ  
الموافق : 10 مارس 2013 م

## المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم (90) لسنة 2013

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2010  
في شأن العمل في القطاع الأهلي

صدر القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي ، وقضت المادة التاسعة منه بأن تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة تسمى الهيئة العامة للقوى العاملة ، يشرف عليها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وتتولى الإختصاصات المقررة في هذا القانون ، وكذلك استخدام العمالة الوافدة بناءً على طلبات أصحاب العمل ويصدر بتنظيمها قانون .

خلال ستة من تاريخ العمل بهذا القانون .  
ولما كانت الميزانية المستقلة تكون للمؤسسات ذات الطابع التجاري ، فقد روى تعديل نص المادة (9) بحيث يكون للهيئة ميزانية ملحقة ، كما تم تعديل المادة (10) باستبدال كلمة والدة بكلمة أجنبية واستبدال كلمة الوزارة بعبارة الجهة المختصة وتعديل الفقرة الأخيرة من المادة باستخدام عبارة صاحب العمل بدلاً من كلمة الكفيل .

## قانون رقم 90 لسنة 2013

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2010  
في شأن العمل في القطاع الأهلي

- بعد الاطلاع على الدستور ،  
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي ،  
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

## مادة أولى

يستبدل بنصي المادتين (9 ، 10) من القانون رقم (6) لسنة 2010 المشار اليه النص التاليان :

## مادة (9) :

« تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية ملحقة تسمى (الهيئة العامة للقوى العاملة) يشرف عليها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، تتولى الإختصاصات المقررة للوزارة في هذا القانون ، وكذلك استخدام العمالة الوافدة بناءً على طلبات أصحاب العمل ، ويصدر بتنظيمها قانون . »

## مادة (10) :

« يحظر على صاحب العمل تشغيل عمالة ما لم تأذن له الوزارة ، ويصدر الوزير قراراً بالإجراءات والمستندات والرسوم التي يتعين استيفاؤها من صاحب العمل ، وفي حالة الرفض يجب أن يكون قرار الرفض مسبباً ، ولا يجوز أن يكون سبب الرفض مقلد راس المال إلا كان القرار باطلاً بطلاناً مطلقاً ويعتبر كأن لم يكن . »

ولا يجوز لصاحب العمل أن يستخدم عمالاً من خارج البلاد أو أن يستخدم عمالاً من داخل البلاد ثم يعمد إلى عدم تسليمهم العمل لديه أو يثبت عدم حاجته الفعلية لهم ، ويتكفل صاحب العمل بمصاريف عودة العامل إلى بلده ، وفي حالة إنقطاع العامل عن العمل والتحاقه بالعمل لدى الغير يتكفل الأخير بمصاريف عودة العامل إلى بلده . بعد تقديم بلاغ لغييب بحق العامل من صاحب العمل الأصلي . »